

## كتاب مفتوح: تداركاً للأسوأ

صاحب الغبطة البطريرك مار نصر الله بطرس صفير المحترم .  
تحية وإحتراماً وبعد ،

تابعنا ، كما تابع كل لبناني يجتاحه القلق على مصير وطنه ، نشاطكم المتميز الذي قمتم به منذ إطلال أفق الإستحقاق الدستوري . وما كان عندنا ريب في أية لحظة أن منطلقكم فيما قمتم وتقومون به على هذا الصعيد مبعثه حرصكم على مصلحة لبنان العليا ، بدءاً بالحرص على وحدة لبنان أرضاً وشعباً ودولة . ولبنان يكون واحداً أو لا يكون . لذا فإن الحرص على وحدة لبنان يوازي الحرص على وجوده .

زرتم الولايات المتحدة الأمريكية واجتمعتم برئيسها ، فكانت لكم فرصة إسماع رأيكم مصدر القرار على أعلى مستوى في الدولة العظمى ، كما لم يكن للبناني آخر منذ سنوات عدة ، اللهم إلا لرئيس الجمهورية اللبنانية . وكان ذلك إبان قيام موفدي الدولة العظمى بدور نشط في سياق الحوار الذي كان يدور بحثاً عن صيغة إصلاحية تحقق الوفاق الوطني وتضع لبنان على طريق الخروج من محنته .

وجمعتم النواب من أبناء طائفتكم الكريمة في بكركي عندما بدأت مسيرة الاستحقاق الدستوري تتعثر ، فآلتم على أنفسكم السعي إلى تذليل الصعوبات وحل العقد التي كانت تعترض سبيل تلك المسيرة مؤزرين بتفويض مطلق من هؤلاء النواب .

واليوم عدتم فجمعتم أولئك النواب مجدداً ، بعدما لاحت في الأفق تباشير الخلاص من خلال تفاهم الإدارة الأميركية مع القيادة السورية على رؤية مشتركة ترمي إلى تسهيل إجتياز الإستحقاق الدستوري في سلام وإنقاذ لبنان تالياً من خطر الدخول في متهات المجهول . فإذا بموقف البعض يصدم المسعى الأميركي - السوري برفض نتائج محادثات دمشق وإسقاط ثمرتها في خانة « التعيين » لرئيس الجمهورية بدلاً من وضعها ، كما كان يجب ، في موقعها الإيجابي منطلقاً للتوافق على رئيس جديد . وهل يعني التوافق ، بالله عليكم ، سوى التلاقي سلفاً على مرشح واحد ؟ فما بال الذين كانوا يدعون إلى المرشح التوافقي سابقاً يتقبلون اليوم فجأة إلى دعاة معركة إنتخابية تنذر بإجهاض مسيرة الإستحقاق الدستوري وتهدد البلد بالإنقسام ؟

أما ولم يعد بيننا وبين ساعة الحقيقة سوى يومين اثنين ، أما وقد دوننا من لحظة الخيار المصري : بين أن نتخذ القرار الذي نخطو به الخطوة الأولى في رحلة الألف ميل على طريق الخلاص ، أو أن ننزلق ، لا سمح الله ، إلى أغوار المجهول . . . فإننا نجد لزاماً علينا ، من واقع وعينا أخطار المرحلة وحرصنا على مصير الوطن ، أن نضع أمامكم الحقائق الآتية :

١ - إذا كان التوافق على مرشح لرئاسة الجمهورية يُعدّ « تعييناً » وهو ما ترفضونه ، فإن تاريخ الإنتخابات الرئاسية في لبنان منذ الإستقلال يكاد لا يشهد إلا على مثل هذا « التعيين » ، إذا جاز التعبير ، لأن المنافسة الحقيقية بين المرشحين كانت في كل الحالات شبه معدومة اللهم إلا في حالة واحدة ، هي التي أتت بالرئيس سليمان فرنجية بأكثرية صوت واحد وتشاء المصادفات أن يكون ترشيح الرئيس فرنجية بالذات هذه المرة ، في نظر المتضررين من احتمالات السلام هو الخط الذي دفعوا لبنان في التصدي له إلى شفير الهاوية . أين كانت الحرية والديمقراطية عندما انتخب بشير الجميل ، ثم عندما انتخب أمين الجميل رئيساً للجمهورية ؟ وأين كان الموقف آنذاك من ذلك « التعيين » ؟

٢ - يأخذ بعض النافذين من الطائفة المارونية الكريمة على أميركا سعيها مع الشقيقة سوريا إلى فتح كوة توافقية في جدار أزمة الإستحقاق الدستوري ، عسى أن يطل منها لبنان على رحاب الخلاص ، وهم لم يعترضوا عندما تدخلت أميركا في مرحلة سابقة من الإستحقاق إذ مارست الفيتو على ترشيح أحد أبناء الطائفة المارونية الكريمة هو الرئيس فرنجية . فهل يكون تدخل الدولة العظمى برداً وسلاماً إذا كان على هوى بعض النافذين من أمراء الحرب ويكون ناراً ولظى إذا لم يكن على هواهم ؟

ونحن ندعوكم يا صاحب الغبطة الى التفّرس في وجه جميع الذين يحيطون بكم واحداً واحداً ، وإلى التساؤل هل بين المرشحين للرئاسة منهم واحد لم ينجح إلى واشنطن خلال الأشهر الأخيرة طلباً للفوز بمنصب الرئاسة ، ولو « تعيينا » ، وكان سلوك بعضهم إسفافاً ؟

٣ - لا ريب عندنا في أن المتضرّرين من عودة السلام سيوظفون أي اختلال في الموقف من الإنتخابات الرئاسية في تعطيل أو إجهاض جلسة الإنتخاب الأخيرة في فترة الإستحقاق الدستوري ، وسيجعلون من مثل هذا الإختلال مطيةً لتحقيق مآرب تصبّ في مجرى المشاريع المرسومة لتفتيت لبنان ، بدءاً بإعلان حكومة تسمى إنتقالية برئاسة ماروني تحت ذريعة ملء الفراغ الدستوري . وهنا لا بدّ لنا من لفت غبطتكم إلى ما لم يعد مجهولاً :

أ - ليس هناك شيء اسمه فراغ دستوري . ففي حال خلوسدة الرئاسة لأية علة كانت ، حسب الدستور ، تناط السلطة الإجرائية وكالة بمجلس الوزراء ، أي بالحكومة القائمة . والقول بأن هذه الحكومة لا تجتمع مردود ، لأنها لم تكن تجتمع في ظل المقاطعة التي فرضها رئيس الجمهورية على نفسه من خلال سياسته وممارسته ، وهو الذي أبي أن يُخرج نفسه من طوقها إذ قدّم الرئيس الشهيد رشيد كرامي له إستقالتها على طبق من فضة ولم يبادر هو ، أي رئيس الجمهورية ، إلى تأليف حكومة جديدة تخلفها على امتداد سنة وأربعة أشهر ، ثم أهدر فرصة أخرى إذ أبلغته أخيراً عودتي عن إستقالة

الحكومة فرفض مبادرتي مع علمه بأن قبولها كان يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة من العمل المشترك بيننا فيما يساعد على تجاوز الأخطار التي تهدد البلاد في أدق مرحلة من تاريخ وطننا .

هذا مع العلم ان تصرف رئيس الجمهورية ، كما تصرف مجلس النواب ، إزاء الحكومة على المستويين التنفيذي والإستراتيجي كان بمثابة النفي أو النقص اليومي عملياً لواقع الإستقالة ، واستطراداً لواقع السقوط الذي لازم هذه الحكومة منذ استقالة الرئيس كرامي ثم منذ استشهاده .

ب - ليس هناك شيء إسمه حكومة إنتقالية في الدستور اللبناني ، كما ليس في الدستور ، ولا في العرف ، ما يقضي بأن تكون رئاستها لماروني . أما الواقع فإن هناك عرفاً دستورياً ثابتاً يقضي بأن تكون رئاسة الحكومة لمسلم ريثما يتحقق حلم الأجيال الطالعة في إلغاء الطائفية السياسية من هذا النظام العفن . وأما الحديث عن سابقة سجلت يوم استقال الرئيس بشارة الخوري ، إذ أعلن حكومة إنتقالية برئاسة اللواء فؤاد شهاب ، فالرد عليه متشعب الجوانب ، نوجزه بما يأتي :

أولاً - إن تلك السابقة كانت يتيمة ، وهي لم تتكرر لتصبح عرفاً . ومما يذكر ان الرئيس فؤاد شهاب كتب استقالته يوماً من غير أن يسمي حكومة برئاسة ماروني ، وكان سيرك مقاليد السلطة الإجرائية ، لو مضى قدماً في استقالته ، للحكومة القائمة آنذاك والتي كان يرأسها مسلم . ثم إن الرئيس الياس سركيس أعلن استقالته في عام ١٩٧٨ وكنت شخصياً رئيساً للحكومة آنذاك ، ولما طلب إليّ أن أتقدم باستقالتي أولاً كي يسمي مارونيا على رأس حكومة إنتقالية ، رفضت طلبه لئلا يكون في قبولي ما يوحي بتكريس السابقة عرفاً .

ثانياً - إن الإستشهاد بالسابقة التي حصلت عام ١٩٥٢ لتطبيقها على واقع اليوم ليس في محله على الإطلاق . ذلك لأن تاريخ لبنان لم يسجل سابقة واحدة لانتهاء عهد من العهود الرئاسية من غير انتخاب رئيس جديد يخلف

الرئيس المغادر ، فإذا كان الشيخ بشارة الخوري قد اشترط للتجاوب مع المطالبة العامة باستقالته تعيين حكومة برئاسة اللواء فؤاد شهاب ، فإن رئيس الجمهورية في الوقت الحاضر ليس في حال مماثلة . بعبارة أخرى ، لا قياس بين حال اليوم وحال ١٩٥٢ .

ثالثاً - يقال إن رئيس الحكومة يجب أن يكون مارونياً لمجرد أن الحكومة ، في حال خلو سدة الرئاسة الأولى ، ترث صلاحيات رئيس الجمهورية . هذا منطق زائغ نرد عليه بالتساؤل : ما دامت الحكومة مجتمعة هي التي ترث صلاحيات رئيس الجمهورية وليس رئيس الحكومة بمفرده . وما دام رئيس الحكومة في تلك الحال لا يتمتع بصلاحيات ذاتية خاصة بمعزل عن مجلس الوزراء ، فما الداعي إلى أن يكون رئيس الحكومة على خلاف ما هو اليوم حسب العرف القائم ؟ .

رابعاً - العرف الدستوري الثابت في نظامنا الطائفي العفن يقطع رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة مجلس النواب للمسلمين الشيعة ورئاسة الحكومة للمسلمين السنة . فلماذا يا ترى تكون هناك غير متناهية على موقع الموارنة في العرف القائم ولا تكون هناك غير مماثلة على موقع المسلمين السنة في هذا العرف؟ فإذا أعطيت رئاسة الحكومة لماروني فأين يغدو موقع المسلم السني في النظام ؟

خامساً - إذا كانت حجة الداعين إلى قيام حكومة تسمى إنتقالية برئاسة ماروني إن المسلم لا يؤتمن على مقدّرات البلد حتى ولا لفترة طارئة ، فإننا نأبي حتى الردّ على هذا القول . فمن يرى هذا الرأي هو كافر بوحدة هذا الوطن ، ومن لا يتورع عن خرق عرف ثابت قائم لا تهمه المجازفة بكل الأعراف القائمة ، الرئاسية منها وخلافها .

سادساً - الدستور يقول إن السلطة الإجرائية تناط بمجلس الوزراء في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت . وهو لا يميّز ولا يفرق بين علة وعلة ، ويمكن أن يكون سبب خلو الرئاسة طارئاً كالوفاة أو العجز مثلاً ، وفي

مثل هذه الأحوال تكون سدة الرئاسة معرضة للشغور فجائيا من غير أن تتاح فرصة استباقها بتأليف حكومة إنتقالية برئاسة ماروني . . . الدستور لا يميّز بين علّة وعلّة ، وأي تمييز في التعاطي بين خلوي يحصل بسبب حدث طارئ وخلوي يقع بسبب عدم انتخاب رئيس في نهاية الولاية هو في اعتبارنا مخالف لنص الدستور .

إن الذين مارسوا « الفيتو » على ترشيح الرئيس فرنجية أمس يمارسونه اليوم على ترشيح سواه . ونخشى أن تكون مجاراتهم في كل « فيتو » يطرحونه منزلقاً يؤدي في نهاية المطاف إلى التسليم لهؤلاء بمشرح أوحد لهم . فهل المقصود أن يترك لهؤلاء أمر « تعيين » الرئيس المقبل ؟ وهل يكون التعيين في تلك الحال ممارسة للحرية والديمقراطية ؟ والذي أرسل في تاريخ ١٧ آب ١٩٨٨ لائحة بثلاثة أسماء إلى الخارج ليتم اختيار واحد منها ، هل كان يمارس الإنتخاب أم التعيين ؟

إننا يا صاحب الغبطة نضع هذه الحقائق أمامكم ، عسى أن تجدوا فيها ما يساعد على تسديد الخطى خلال الربع الأخير من ساعة الحقيقة . والكل يراهن على حكمتكم المشهودة في هذا الوقت الذي يلتف فيه أصحاب القرار في طائفتكم الكريمة حول موقعكم الروحي القيادي المسؤول .  
مع كل المودة والاحترام

سليم الحص  
رئيس مجلس الوزراء بالوكالة  
بيروت في ١٩/٩/١٩٨٨